الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

25 **رجب** 1436 –14 **مايو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	16

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السجناء اليمنيون مشمولون بـ"التصحيح"... ولهم الأولوية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
اضغط هنا

الدمام - منيرة الهديب

في الوقت الذي يتوافد فيه اليمنيون على مقار الجوازات في مناطق المملكة لتصحيح أوضاعهم، أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب بن نحيت أن السجناء اليمنيين الموقوفين حالياً مشمولون بالأمر السامي القاضي بتصحيح الأوضاع، لا بل إنه أكد إعطاءهم «الأولوية في التصحيح».

وقال ابن نحيت في تصريح لـ«الحياة»: «إن الوافدين في السجون السعودية الذين انتهت محكوميتهم، أو شملهم العفو من الدولة، يتم إبعادهم في حينه بحسب التعليمات المنصوص عليها»، مضيفاً: «الموقوفون من الجنسية اليمنية في دور توقيف الوافدين، يشملهم الأمر السامي الكريم القاضي بتصحيح أوضاعهم، مع إعطائهم الأولوية في ذلك، علماً بأنه لا يستفيد من هذا الأمر الكريم المخالفين الذين صدرت في حقهم قرارات إبعاد عن البلاد».

وحول الموقوفين الأمنيين من الجنسية اليمنية في سجون المباحث السعودية، والبالغ عددهم 237 موقوفاً بحسب آخر تحديث لموقع «نافذة تواصل» التابعة لوزارة الداخلية، 10 في المئة منهم تم إيقافهم خلال الشهر رجب الجاري، فأكد المتحدث الرسمي للوزارة اللواء المهندس منصور التركي لـ«الحياة» أن «الأمر من اختصاص وزارة العدل، ويمثل الموقوفون اليمنيون في سجون المباحث 39 في المئة من إجمالي الموقوفين الأجانب».

إلى ذلك، توافدت أعداد كبيرة من أبناء الجالية اليمنية في المنطقة الشرقية على مقر الجوازات في الدمام، بهدف الاستفسار عن الإجراءات اللازمة وإصدار الوثائق الرسمية، وبلغ متوسط الاستفسارات اليومية 50 حالة. وقال المتحدث باسم «جوازات الشرقية» العقيد معلا مرزوق العتيبي في تصريح صحافي: «إن الإجراءات تبدأ من حصول المستفيد (الوافد اليمني) على وثيقة سفر من الحكومة اليمنية الشرعية، واجتياز الفحص الطبي المعمول به في نظام الإقامة، وبعدها يستطيع الوافد الحصول على موعد إلكتروني من خدمة (أبشر)، لأحد مقار لجان التصحيح في جوازات الشرقية، والأفضلية لمن لديه موعد».

وأضاف العتيبي: «إن المطلوب من مصحح وضعه حضور المستفيد (الوافد اليمني) ومستضيفه شخصياً، إضافة إلى الصور والشيك المصدق، وتعبئة النموذج المخصص لذلك، بحسب ما هو موجود ومعلن في مقار اللجان والمنشور في موقع المديرية العامة للجوازات»، مبيناً أنه «إذا تم خلل في آلية الشروط والإجراءات المتبعة لن يستفيد من الأمر الملكي». وأفاد المتحدث باسم «جوازات الشرقية» أن هناك «آلية للربط الإلكتروني بين أنظمة الجوازات الآلية وأنظمة وزارة العمل، بحيث يسمح للمستفيد بالعمل وفقاً للضوابط المعمول فيها في وزارة العمل من خلال نظام (أجير) للشركات والأفراد عبر موقع (أجير)»، مشيراً إلى أن جوازات المنطقة أعدَّت «خطة لزيادة عدد ساعات العمل، في حال وجود كثافة من المراجعين»، داعياً الأشقاء اليمنيين إلى الاستفادة من هذه المكرمة الملكية الكريمة.

جولة متابعة قضائية لـ19 محكمة جزائية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وجّه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، التفتيش القضائي بسرعة القيام بجولة متابعة قضائية شاملة لـ 19 محكمة جزائية في مختلف مناطق المملكة، ضمن فريق قضائي متخصص، يتكون من 10 مفتشين قضائيين، وعدد من الموظفين الإداريين من منسوبي إدارة التفتيش القضائي. وأوضحت وزارة العدل في بيان صحافي صدر أمس، أن الجولة تهدف إلى قياس عمل المحاكم، ودراسة المعوقات العملية، وتحفيز العاملين لسرعة إنهاء قضايا السجناء، لما لها من الأولوية والخصوصية التي يتطلبها الواقع العملي القضائي.
وبينت أن المتابعة تأتي إثر اكتمال منظومة التخصص القضائي المتعلق بالمحاكم الجزائية، إذ صدرت قرارات المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، لبدء مزاولة المحاكم الجزائية اختصاصها، ونقل الاختصاصات المدنية كافة إلى المحاكم العامة، ونقل الاختصاصات الجزائية المتعلقة بقضايا القتل والقصاص من المحاكم العامة إلى المحاكم الجزائية.

مقدمة المقترح لـ "الرياض": استقلالية المجلس الصحي تؤسس لأدوار أوسع في مجال الرقابة والتنظيم

مقترح شوري يدعو لاستقلالية المجلس الصحي لضمان جودة الأداء وكفاءة التعامل مع الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1047983

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
أيدت اللجنة الصحية بمجلس الشورى تعديل مادتين من النظام الصحي بالمملكة، وأوصت بملاءمة دراسة المقترح المقدم من عضو لجنة الاقتصاد د. حنان عبدالرحيم الأحمدي والعضو السابق د. خالد المحيسن رئيس هيئة مكافحة الفساد الحالي، ويستهدف المقترح استقلال المجلس الصحي السعودي بتعيين رئيس له بمرتبة وزير بدلاً من وزير الصحة ليمارس أدواره الرقابية بفاعلية.
وبحسب صاحبة المقترح د. حنان الأحمدي فواقعنا الصحي يطرح تساؤلات مهمة، من يقيّم الخدمات الصحية؟ ومن يضع معايير الممارسة ومعايير الأداء المؤسسي والفردي في القطاع الصحي؟
وما هي مستويات الجودة والسلامة في جميع مكونات الخدمات الصحية سواء المستشفيات أو المراكز الصحية؟ وما هي أوجه الخلل وفرص التحسين للخدمات الصحية؟
وتقول د. الأحمدي: "كل هذه أدوار يمكن أن يمارسها المجلس الصحي السعودي وفق نظامه الأساسي، إلا أنها أدوار غير مفعلة بسبب غياب أحد اهم متطلبات الحوكمة وهو الاستقلالية التنظيمية للأجهزة الرقابية".

وتؤكد عضو الشورى ل "الرياض" أن استقلالية المجلس الصحي السعودي تؤسس لأدوار أوسع للمجلس في مجال الرقابة والتنظيم والإشراف على جودة الأداء وضمان السلامة وكفاءة التعامل مع الأخطاء الطبية، ووضع مؤشرات معيارية للمقارنة بين أداء مختلف القطاعات الصحية تمهيداً لصياغة أجندة هادفة لتطويرها، وتشير إلى أن المهام المناطة بالمجلس الصحي السعودي في كثير من الأوقات لم تكن من أولويات وزير الصحة، الذي يشغله الهمّ اليومي لتقديم الخدمة، ولذلك لم تحقق الكيانات المهمة المندرجة تحت مظلة المجلس الصحي السعودي المأمول منها، وقد تبين هذا الواقع خلال أزمة كورونا والتي كان فيها مجلس الخدمات الصحية مهمشاً وتم إنشاء مركز للسيطرة والتحكم.

وترى د. حنان أنه سيكون للمجلس الصحي دور كبير خاصة في مجال الرقابة والتنظيم؛ فهناك عدة كيانات مهمة يشرف عليها وأنيطت بها مهام رقابية وتنظيمية، منها المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، وهو الجهة الرسمية المخولة لمنح شهادات اعتماد الجودة لكافة المرافق الصحية الحكومية والخاصة التي تعمل في المملكة، وأيضاً المركز الوطني للمعلومات الصحية، إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الصحية، ومركز سلامة المرضى والذي تأسس بموجب قرار وزير الصحة في هذا العام.

وأضافت د. الأحمدي في حديثها ل "الرياض" بأن بلادنا في حالة حراك هادف وكل الأفكار جديرة بالدراسة والتأمل وبخاصة في الجانب الصحي الذي يقض مضجع المواطن والمسؤول، مؤكدة أن كل المسلّمات يمكن ان تخضع للاختبار اليوم، وقالت: نحن في عهد جديد يقوده فكر متجدد وبالنظر إلى كل هذا الحراك فإننا نتطلع إلى تحقيق نقلة فعلية في الدور الذي يقوم به المجلس الصحي السعودي للارتقاء بالخدمات الصحية وفقاً للدلائل والبراهين العلمية واحتذاء بالممارسات العالمية الناجحة.

يذكر أن المقترح لتعديل المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من النظام الصحي لرفع مستوى المجلس الصحي السعودي (مجلس الخدمات الصحية سابقاً) ليرتبط برئيس مجلس الوزراء وعدد من التعديلات الأخرى، وبالإشارة إلى ما طرأ من مستجدات تنظيمية أدت إلى تغيير مسمى المجلس وعالجت بعض ما تضمنه المقترح من تعديلات، فقد تمت إعادة صياغة المقترح بحيث يأخذ في الاعتبار هذه المستجدات ويركز على جانب واحد فقط وهو استقلالية المجلس الصحي السعودي ورفع مستواه التنظيمي ليرتبط بجهة عليا متمثلة في رئيس مجلس الوزراء ليمارس أدواره الرقابية والتنظيمية بكفاءة وفعالية.

وجاء في مقدمة مبررات المقترح بيان الأدوار الرقابية والتنظيمية المناطة بالمجلس الصحي السعودي، والمهام التنظيمية والرقابية والتنسيقية المناطة بالمجلس الصحي السعودي ومن ذلك دراسة مستوى الخدمات الصحية وتقويمها، وتحديد متطلبات القطاع الصحي، واتخاذ التوصيات اللازمة في شأن توزيع الخدمات الصحية بجميع أنواعها على مناطق المملكة، والنهوض النوعي بالخدمات الصحية، إضافة إلى دراسة الأنظمة الخاصة بالخدمات الصحية، واقتراح تعديلها وتطويرها، وتقويم السياسات والخطط الصحية ومراجعتها بصفة دورية، والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تقدم خدمات صحية في شأن إنشاء المستشفيات والمشروعات والبرامج التخصصية.

وأشار تقرير المقترح إلى ضعف آليات الرقابة وتقويم أداء القطاع الصحي، حيث يلاحظ المتأمل للقطاع الصحي في المملكة ضعف الرقابة على أداء القطاعات الصحية، وعدم الالتزام بمنهجية موحدة لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى وتشتت الجهود الهادفة إلى تعزيز أخلاقيات ممارسة المهن الصحية، والالتزام بحقوق المرضى والتعامل مع الأخطاء والحوادث الطبية والمخالفات المهنية؛ والحاجة إلى وضع المعايير والمواصفات العالية لتشغيل وإدارة المرافق الصحية ومؤشرات الجودة والسلامة وترشيد استخدام الموارد الصحية.

وأكد التقرير ضرورة تعزيز الآليات الرقابية والتنظيمية على القطاعات الصحية، وأن وزارة الصحة بما لديها من أعباء وأولويات لا يمكن أن تمارس كل هذه الأدوار بكفاءة وفعالية، كما أن تعدد الأجهزة والقطاعات الصحية يبرز الحاجة إلى تفعيل درجات التنسيق بينها، إضافة إلى أهمية استقلالية المجلس الصحي لتفعيل الاستراتيجية الصحية، حيث يضطلع المجلس بعدد من المهام المنبثقة عن استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة والتي تحتم منحه الصلاحيات المناسبة للتنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتحقيقها.

السويلم يكشف عن تفاصيل المعرض السعودي الدولي لمستلزمات ذوي الإعاقة :

المعاقون في المملكة تجاوزوا 7 ٪ .. وتبني الإعاقة كقضية وطنية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1047995

الرياض- تغطية، سعيد المبارك

أكد الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين أن عدد المعاقين في المملكة يتجاوز 7 في المئة ما يؤكد وجود مئات الآلاف من المعاقين، وأن الإعاقة تم تبنيها كقضية وطنية ولابد ان تطرح من كل جوانبها والمجالات التي يمكن النهوض بها.

وبين السويلم خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد للكشف عن تفاصيل الدورة الثانية من المعرض السعودي الدولي لمستلزمات ذوي الإعاقة (ضياء 2) الذي نظمته جمعية الأطفال المعوقين بمقر الجمعية بالرياض أمس، أن هذا اللقاء الإعلامي هو فرصة تحضيرية عن كيف نخرج هذا المعرض وكيف أن يكون لهذا المعرض تفاعل بين اطياف المجتمع، وأن يكون هذا المعرض تلاقيا للمعنيين بالإعاقة بأنواعها في المملكة.

وأشار السويلم إلى ان إقامة هذا المعرض ليكون فيه تفاعل كبير جدا ما بين المسؤولين والإعلاميين والمؤسسات وأفراد المجتمع، وأنه فرصة للتعريف بالقدرات والامكانات والأجهزة للمعاقين ليستفيدوا منها، كاشفاً عن الشراكة بين الجمعية والمؤسسات لعرض خبراتهم وتجاربهم ومن خلال عقد ورش العمل داخل المعرض التي ستتيح الفرصة للحوارات العلمية والتوعوية.

الغامدي ل «الرياض»: توقيع عقديْ تنفيذ برجيْ الملك سلمان والأمير سلطان بتكلفة 85 مليون ريال

وأضاف: الوعي المتنامي نحو قضية الاعاقة تجاه المعاقين، ونشعر بالتفاعل ما بين الأجهزة الحكومية وما بين قطاعات المجتمع المدني، وتنامي الوعي الاجتماعي نحو الاعاقة والمعاقين، والتعامل معهم والتعرف على الامكانات المتاحة والمطلوبة لهم قد ازال اعباء كبيرة علينا في الجمعية".

من جانبه أكد عسكر الحارثي مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بأن العلاقة ما بين الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وجمعية الأطفال المعوقين طويلة وليست جديدة بل هي نتاج سنوات من التعاون، وأن الجمعية قد غيرت وعي مجتمع تجاه قضية معينة وهي قضية المعاقين وان الشراكة ما بين الجمعية والغرفة هي قناعة تجاه قضية المعاقين التي تتبناها الجمعية، وأن الغرفة التجارية لها ثقة كاملة بما تقدمه الجمعية على مستوى البرامج والتوعية، مشيراً إلى أن المعرض السعودي الدولي الثاني لمستلزمات ذوي الإعاقة (ضياء 2) يعول عليه الكثير لحاجة المعاقين لما يسهل عليهم حياتهم، وأنه يجب علينا التكاتف خلف أي برنامج أو مشروع تقيمه الجمعية التي يعلم الجميع بأنه موجّه لفئة تستحق الدعم والمساندة.

كما عرج بلال البرماوي المدير التنفيذي لشركة الهضب المشرف على المعرض السعودي الدولي لمستلزمات ذوي الإعاقة (ضياء 2)، وان هذا التعاون خدمة للتعريف باحتياجات فئة المعوقين، كما تحدث عن أهمية المعرض لجميع القطاعات والعمل على استقطاب كبرى الشركات العالمية للمشاركة في هذا المعرض، منوهاً بمشاركات عالمية كمشاركة مباشرة في المعرض.

كما شهد المؤتمر الصحفي تبرعا من قبل الشيخ عبدالعزيز بغلف ب300 ألف ريال لصالح اطفال الجمعية.

من جهته أكد ل" الرياض" أمين جمعية الأطفال المعوقين عبدالله بن عوض الغامدي بأن الجمعية لديها مشروع ضمن المشروعات الاستثمارية والوقفية سيطلق بداية العشر الأولى من رمضان وهو مشروع " خير مكة" ويتكون المشروع عن خمسة أبراج ضمن برامج مشروعات جمعية الأطفال المعوقين، وانه سيتم العمل خلال شهر رمضان المبارك القادم على تنفيذ البرجين الأولين، وهما برجا الملك سلمان والأمير سلطان بعد أن تم توقيع عقديهما وبتكلفة إشرافية تصل إلى

85 مليون ريال، وأن العمل على باقي الأبراج المتبقية يأتي تباعاً للأبراج التي سبقتها، موضحاً بأن البرجين اللذين تم توقيعهما في انتظار إطلاق العمل بهما في شهر رمضان القادم بعد أن تم اختيار المقاول والمشرف الاستشاري لهما، وأن مشروعات الأبراج الثلاثة المتبقية الأخرى في انتظار توقيع العقود للعمل عليها.
وأردف الغامدي إلى أن الجمعية بذلت جهودا مختلفة خلال العشر سنوات الماضية، وان الجمعية كانت لها اشادة تميز في الأداء من عدة جهات على المستوى المحلي والدولي.
ويهدف المعرض إلى الالتقاء بالجهات (الحكومية/الخاصة) المحليّة والعالمية التي تُصنّع أو تسوّق مستلزمات الأشخاص ذوي الاعاقة أو التي تقدّم مختلف أشكال الرعاية والتأهيل لهم، والاطلاع على آخر المستجدات والأبحاث والأنظمة والوسائل التي من شأنها تلبية الاحتياجات المختلفة للأشخاص ذوي الاعاقة - سواء أكانت: تعليميّة، تربوية، علاجية، ترفيهية، تكنولوجية، سياحية، خدماتية أم حياتية، وتسويق وشراء مستلزمات الأشخاص ذوي الاعاقة وعرض الخدمات وتلقيها بشكل مباشر، وإيجاد أجواء تنافسية متميّزة لتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أعلى وأفضل المعايير، وتشجيع الاستثمار في كافة المجالات المهتمة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير كافة الوسائل التي تضمن نجاحها، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع ومساندتهم على الاندماج في كافة الأعمال لتحقيق التطوّر المنشود، ولم شمل جميع المعنيين والمهتمين بأعمال الأشخاص ذوي الاعاقة في مكان واحد مرة واحدة كل عام وحجز تاريخ محدد له سنويا على خارطة المعارض الدولية المتخصصة.
تجدر الإشارة إلى أن المعرض السعودي الدولي الثاني لمستلزمات الأشخاص ذوي الإعاقة (ضياء 2015)، سيكون برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض خلال الفترة من 8-1436/8/10هـ بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض.

رعى حفل تأسيس مركز الملك سلمان للإغاثة ودشن ووضع حجر الأساس للمقر

خادم الحرمين: تخصيص مليار ريال للأعمال الإنسانية.. ومليار لاحتياجات الشعب اليمني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alriyadh.com/1048117

الرياض - واس
رعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس، حفل تأسيس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ودشن ووضع حجر الأساس للمقر الدائم للمركز. وتفضل خادم الحرمين الشريفين بلمس الشاشة الالكترونية إيذاناً بوضع حجر الأساس للمقر الدائم للمركز.
وألقى الملك سلمان كلمة قال فيها: انطلاقاً من تعاليم ديننا الإسلامي، وامتداداً للدور الإنساني للمملكة، فإننا نعلن تأسيس ووضع حجر الأساس لهذا المركز الذي سيكون مركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات التي تُعاني من الكوارث بهدف مساعدتها ورفع معاناتها.
المركز قائم على البُعْد الإنساني لإغاثة المجتمعات التي تُعاني من الكوارث بعيداً عن أي دوافع

ونُعلن عن تخصيص مليار ريال للأعمال الإغاثية والإنسانية لهذا المركز إضافة إلى ما سبق أن وجّهنا به من تخصيص ما يتجاوز مليار ريال استجابة للاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني الشقيق.
وأضاف الملك: سيكون هدفنا ورسالتنا السعي جاهدين لجعل هذا المركز قائماً على البُعْد الإنساني بعيداً عن أي دوافع أخرى بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الإغاثية الدولية المعتمدة، وفي إطار عملية إعادة الأمل فسيُولي المركز أقصى درجات الاهتمام والرعاية للاحتياجات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني.
حضر الحفل الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، ونائب الرئيس رئيس الوزراء اليمني الدكتور خالد بن محفوظ بحّاح، والأمراء والوزراء، وسفراء عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وممثلو المنظمات الإغاثية والإنسانية.

الفالح: تطوير الصحة يتطلب تكامل وتناغم محاورها الثلاثة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
أكد وزير الصحة المهندس خالد الفالح في «تغريدة» له أنه يعتقد أن تطوير المنظومة الصحية يتطلب التكامل والتناغم بين محاورها الثلاثة: المنشآت الصحية، والأنظمة واللوائح، والموارد البشرية. وكان الفالح قد ركّز في تغريداته على أنه سيعمل بروح الفريق الواحد مع زملائه في الوزارة التي تعج بالكفاءات الوطنية. وقال: إن هناك ٣ عناصر للنجاح المهني وهي الالتزام بأخلاقيات العمل، والسعي للاتقان، والريادة في مجال البحث والاستكشاف والتطوير الذاتي، وسنعمل -بعون الله- وفق المنهج المؤسسي بروح الفريق الواحد لتجاوز التحديات، وتحسين الخدمات، وتحقيق تطلعات القيادة، وتلبية احتياجات المستفيدين، لافتًا إلى أنه جندي في فريق، ويتطلّع بشوق للعمل جنبًا إلى جنب مع زملائه في وزارة الصحة التي تمتلىء بكفاءات وطنية، والزملاء من القطاعات ذات العلاقة، وهي مليئة بالفرص الواعدة. وأضاف إنه يستمد تفاؤله من الله، ثم من تميزهم.

25 مبادرة لتحويل مستفيدي "الاجتماعية" من الاحتياج إلى الإنتاج

تضمنت تأسيس بنك لـ"الأفكار" واستقطاب بيوت خبرة عالمية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
اضغط هنا

المدينة - جدة
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن أنها قدمت خلال الـ 100 يوم الأولى منذ تولي وزيرها الجديد معالي الدكتور ماجد القصبي شؤونها، 25 مبادرة وبرنامجًا يستهدف تحويل مستفيدي الضمان الاجتماعي من «الاحتياج» إلى «الإنتاج»، في

إطار توجهات خادم الحرمين الشريفين برفع مستوى الخدمات ودفع المستفيد من «الضمان» إلى «الأمان» وتحويل الوزارة من مؤسسة رعوية إلى تنموية.
وقال مصدر مسؤول لـ«المدينة»: إن المبادرات والبرامج الجديدة تضمنت استقطاب بيوت خبرة عالمية لتشخيص الوضع الحالي، وحصر أهم التجارب العالمية في مجال الدعم الاجتماعي وخدمة ذوي الإعاقة والأيتام وكبار السن، كما تضمنت أيضًا تشكيل فريق التطوير التقني لجميع أعمال الوزارة، واستقطاب 11 من الكفاءات السعودية المتخصصة.
وشملت المبادرات تأسيس بنك الأفكار والمبادرات التطويرية، وتحديد التوجهات والأهداف الإستراتيجية للوزارة، إلى جانب إطلاق مركز «نماء» لمتابعة تنفيذ المبادرات التطويرية، وعقد شراكات مع القطاع الحكومي والخاص غير الربحي، بالإضافة إلى الربط الإلكتروني لتبادل المعلومات مع 13 جهة حكومية.
وأشار المصدر إلى إنه تم الانتهاء من دراسة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ووضع آلية لاستقبال المواطنين بما لا يقل عن 3 أيام أسبوعيًا، وزيارة ميدانية للفروع ومراكز التأهيل الشامل ودور الرعاية.
وأكد أنه تم عقد 4 ورش عمل مع المؤسسات والجمعيات واللجان الاجتماعيه والخيرية، والبدء في أعمال المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية وتعيين مدير عام للمركز، كما تضمنت تلك المبادرات وضع خطط تطويرية لجميع فروع الوزارة في المناطق ومتابعة تنفيذها، واستطلاع أراء المستفيدين والموظفين.
وأوضح إنه تم إطلاق مبادرة «قدوة» لتوثيق قصص النجاح، وإطلاق 7 مبادرات متخصصة في التنمية الاجتماعية ومنها: «تجميل»، «مهارة» ،«حرفتي»، وتدريب 60 من قيادات الوزارة على التخطيط الإستراتيجي وإدارة المشروعات.

إمارة الباحة تعد بإزالة معوقات توظيف الشباب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150514/Con20150514771205.htm

علي الرباعي (الباحة)
أكد وكيل إمارة منطقة الباحة الدكتور حامد بن مالح الشمري الشمري، أن إمارة المنطقة تعد بمعالجة كافة المعوقات التي تواجه أعمال لجنة توطين الوظائف بالمنطقة ووضع الحلول لها حتى يحقق العمل الميداني للتوطين أهدافه.
إلى ذلك أوصت لجنة توطين الوظائف في المنطقة، بإيجاد فرص عمل حقيقية للشباب، وفتح مجالات استثمارية تمكنهم من الممارسة الفعلية للتجارة، ودعت اللجان التنفيذية والفرعية للتواصل مع صندوق تنمية الموارد البشرية لتزويدهم بفرص العمل الممكنة والمتاحة من خلال جولاتهم الميدانية.
وأقرت اللجنة خلال اجتماعها برئاسة وكيل إمارة المنطقة الدكتور حامد بن مالح الشمري بقاعة الاجتماعات بمكتبه في الإمارة أمس، برامج لتشجيع الشباب على الانخراط في سوق العمل من خلال الفرص المتاحة، مشدداً على الرفع المستمر بتقارير اللجان الفرعية والجولات المستمرة لتحقيق الأهداف المرجوة من أعمالها، ونوه بالجهود الميدانية للجنة التنفيذية، مشيرا إلى أن اللجنة تهدف لإيجاد فرص عمل حقيقية للشباب السعودي تتناسب مع ما هو مأمول، مؤكداً حرص واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود أمير المنطقة ومتابعته المستمرة لأعمال اللجنة وما تقدمه اللجان الفرعية من جهود خلال الجولات الميدانية.

إغاثة الشعب اليمني أنموذجا

المملكة تتصدر دول العالم في المساعدات الإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20150514/Con20150514771183.htm

أشرف الهندي (مركز المعلومات)

تتبوأ المملكة مكانة متميزة في تقديم العون والدعم والمساندة الإنسانية للدول الشقيقة والصديقة ومساعدة حكوماتها على توفير النماء لشعوبها ومواجهة ما تتعرض له من أضرار وكوارث.

وتظهر إحصاءات رسمية من الصندوق السعودي للتنمية أن قيمة المساعدات الخارجية للدول النامية خلال ربع قرن (الفترة من عام 1975 إلى 2000) بلغت 582 مليار ريال وشكلت نسبة 4 % تقريباً من المتوسط السنوي الإجمالي للناتج الوطني وهي النسبة الأعلى بين جميع دول العالم.. ولم تقف المساعدات السعودية عند وقوع الكوارث بل تعدت ذلك إلى إعادة إعمار وبناء المدن والمناطق المتضررة بكامل مرافقها والعمل على إزالة آثار تلك الكوارث.

وتشير إحصاءات أخرى إلى أن المملكة تتصدر جميع دول العالم في نسبة ما تقدمه من مساعدات بالنظر إلى إجمالي دخلها الوطني. ففيما قررت الأمم المتحدة أن تقدم الدول المانحة نسبة (0.7%) من إجمالي دخلها الوطني كمساعدات للدول النامية والفقيرة، نجد أن ما قدمته المملكة من مساعدات إغاثية بلغ نحو (245 مليار ريال) في الفترة من 1973 إلى 1993م، ومثلها خلال العشرين عاما الماضية أي ما يعادل نسبة (5.5 %) من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج الوطني في تلك الفترة.

وتؤكد الإحصاءات أن المملكة تجاوزت هذه النسبة إلى أكثر من (6%) من دخلها القومي، بينما لا تمثل المساعدات الإنسانية سوى 5.1 في المائة من الدخل القومي لدولة في ثراء الولايات المتحدة.

وتشير خطة التنمية الرابعة إلى أن المملكة قدمت 136 بليون ريال في الفترة من 1390هـ إلى 1405هـ كمساعدات للدول النامية، وبلغت جملة إعاناتها لمكافحة الجفاف ومساعدات درء الكوارث أكثر من 3586 مليون ريال.. استفاد منها مواطنو أكثر من 32 دولة في العالم، وبلغت المساعدات التي قدمتها لتعزيز التكافل الاجتماعي بين المسلمين منذ عام 1392هـ نحو 2980 مليونا لأكثر من 40 دولة عربية وإسلامية. وعلى مستوى الكوارث العاجلة فإن المملكة كانت ومازالت سباقة إلى الإسهام في التخفيف عن المصابين بالزلازل والفيضانات والسيول، ففي قارة أفريقيا قدمت 618 مليون ريال مساعدة لسبع دول أصابتها الكوارث، كما ساندت في قارة آسيا دولا إسلامية وقدمت لها نحو 850 مليون ريال، وبلغ ما قدمته من مساعدات غير مستردة وقروض ميسرة نحو 77 ألف مليون ريال، خصصت لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في 35 دولة إسلامية.

إغاثة الشعب اليمني

ولم تمض 24 ساعة على نداء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والموجه للمجتمع الدولي لتوفير 274 مليون دولار لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، حتى جاءت استجابة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز سريعة للنداء الأممي ليصدر أمره يوم الجمعة 28 جمادى الآخرة 1436هـ 17 / 4 / 2015م، بتقديم المبلغ (274 مليون دولار) لأعمال الإغاثة الإنسانية في اليمن من خلال الأمم المتحدة مع تأكيد المملكة وقوفها التام إلى جانب الشعب اليمني الشقيق.

وجاءت هذه اللفتة الإنسانية استمرارا للدعم السعودي لليمن، حيث تجاوزت مساعدات المملكة لهذا البلد الشقيق في الخمسة أعوام الماضية الثلاثة مليارات دولار أمريكي. ونتذكر أن المملكة أعلنت في اجتماعي الرياض (مايو وسبتمبر 2012م)، عن تقديم تعهدات جديدة بلغت إجماليها 3.25 مليارات دولار أمريكي، منها مليار دولار كوديعة في البنك المركزي اليمني لدعم استقرار العملة اليمنية، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ مليار وسبعمائة وخمسين مليون دولار لتمويل مشروعات إنمائية واقتصادية وصحية وأكاديمية، ومساعدات إنسانية، بالإضافة لخمسمائة مليون دولار أمريكي لتمويل وضمان صادرات سعودية، كما أسهم الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي لدعم قطاع الكهرباء،

وحزمة من المعونات لتمويل مشروعات تنموية، وتجاوزت نسبة ما خصصته المملكة 93% من إجمالي ما تعهدت به تجاه اليمن.

انتقال الهيئات الصحية الشرعية إلى وزارة العدل.. قريبا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=223621&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

كشف المدير العام للإدارة العامة لمراكز الطب الشرعي بوزارة الصحة الدكتور خالد محمد جابر عن قرب انتقال الهيئات الصحية الشرعية إلى وزارة العدل لتكون تحت إشرافها مع تعاون مستمر من قبل وزارة الصحة.

وقال الدكتور جابر خلال افتتاحه أمس ندوة شؤون الهيئات الصحية الشرعية وأعمالها – الوضع الحالي والتصور المستقبلي: من الممكن وفي القريب أن نرى انتقال الهيئات الصحية الشرعية إلى وزارة العدل، مؤكدا في الوقت ذاته حرص المسؤولين في الصحة والعدل على أن تستفيد أعمال الهيئات الصحية الشرعية من التطور القائم في القطاع القضائي.

وأشار الدكتور جابر إلى أن إدارته تسعى إلى انتقال عمل الهيئات الصحية الشرعية من الدوام المسائي إلى العمل الصباحي الرسمي، نظرا لما تشهده المملكة من توسع في المنشآت الصحية الحكومية والخاصة، ما أدى إلى توسع أعمال الهيئات الصحية الشرعية من خلال المتغيرات في الممارسة الطبية وزيادة ثقافة ووعي متلقي الخدمة الطبية، وبين أن عدد الهيئات ارتفع إلى 22 هيئة أساسية و22 هيئة احتياطية، فيما مجموع الهيئات الفاعلة 39 هيئة أساسية واحتياطية.

ونوه مدير إدارة مراكز الطب الشرعي إلى أن أوراق عمل الندوة تتناول الجهود التي تبذلها وزارتا الصحة والعدل بالحفاظ على صحة وسلامة المرضى وحقوقهم، إضافة إلى استعراض آلية التعامل مع الأخطاء الطبية من الناحية الشرعية، والدور الذي تقوم به الهيئات الصحية الشرعية في التعامل مع الحالات الواردة من القطاعات الصحية المختلفة، كما تتطرق إلى تجربة كثير من القضاة والأطباء الاستشاريين السعوديين في أعمال الهيئات، وعرض موجز لبعض القضايا من واقع الممارسة.

من جهة أخرى، أطلق مركز الملك سلمان لأمراض الكلى ممثلا في قسم مكافحة العدوى أول من أمس، فعاليات اليوم العالمي لتطهير الأيدي تحت شعار "تعزيز الرعاية الصحية يبدأ بغسل اليدين"، بحضور المشرف العام على المركز الدكتور محمد العومي.

كما نظم المركز بهذه المناسبة عددا من المحاضرات التوعوية تستمر على مدار يومين يشارك في تقديمها الدكتور محمد الجمل اختصاصي مكافحة العدوى، والدكتورة حنان حنفي اختصاصية مكافحة العدوى من الإدارة العامة لمكافحة العدوى في وزارة الصحة، واعتمدت من هيئة التخصصات الصحية بعشر ساعات تدريب مستمر.

إشغال الممرضين بالإدارة يستنزف الصحة

تكليفهم بأعمال خارج الاختصاص، وافتقاد الأمان الوظيفي، وتأخير البدلات.. أبرز أسباب تسربهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=223711&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي

فيما أرجع اختصاصيون تسرب الممرضين من المراكز الصحية والمستشفيات إلى تكليفهم بأعمال أخرى بقرار داخلي من مديري المراكز أو الأقسام دون سند أو نظام، وتأخير حصولهم على البدلات المقررة. بين عدد من الممرضين أن تسرب عدد منهم إلى وظائف أخرى سببه عدم شعورهم بالأمان الوظيفي، وإشغالهم بأمور إدارية، أو بالعمل في أقسام أخرى تحد من إنتاجيتهم.

وقال عدد من الممارسين لأعمال التمريض في وزارة الصحة لـ"الوطن" إن توجههم إلى مهنة التمريض تم بحكم تخصصهم، وتنفيذا للتوصيف الوظيفي الذي أقرته وزارة الصحة للمهنة، وأقرته الهيئة السعودية للتخصصات، مؤكدين أن الواقع كان مغايرا، إذ يجبر الممرض على القيام بأعمال خارجة عن تخصصه، مثل العمل كمراقب صحي، أو في الصيدلية، أو المختبر، إضافة إلى الاتصالات الإدارية، وذلك لقلة الكوادر الصحية".

وقال الممرض سويد الغامدي إن "كثيرا من الزملاء في مهنة التمريض يتم تكليفهم بأعمال ليست من اختصاصهم، ويحدث ذلك غالبا بالقرى والهجر، في حين يمنع تكليف متخصصي الصيدلة والوبائيات والمختبر بأعمال التمريض".

وأضاف أن "عددا كبيرا من الزملاء تسربوا من المراكز الصحية متجهين إلى المستشفيات أو إلى جهات أخرى بحثا عن الاستقرار الوظيفي".

وطالب سويد وزارة الصحة بتفعيل إدارة التمريض بها، ومنح أقسامها في مديريات الشؤون الصحية صلاحيات واستقلالية، ومنح الممرض حقوقه من البدلات وغيرها، والعمل على تطوير قدراته بالدورات المستمرة.

من جانبه، قال مدير إدارة التمريض بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور خالد الجهني لـ"الوطن"، إن "النقل إلى وظائف أخرى يكون في العموم تلبية لطلب الموظفين، ويتم بتحريكهم داخل وخارج المناطق وفقا للوظائف الشاغرة".

وعن مشكلة تسرب الممرضين، أضاف أن "تخصص التمريض يقوم على تقديم الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية للمرضى، ودعم عائلاتهم، وهي الفئة الوحيدة من الكادر الطبي التي تتلقى التعليم والتدريب للقيام بهذه الأعمال مجتمعة، والفريق الطبي بوزارة الصحة كان يعتمد في البداية على الطبيب والممرض بشكل شبه كامل لتقديم الرعاية الطبية، وبالتالي كانت هناك حاجة لتفعيل أدوار أخرى ليكتمل العمل المؤسسي لخدمة المرضى مثل شؤون المرضى، والتعقيم، والتروية الصناعية، ولم يكن هناك إمكان لأي تخصص طبي آخر أن يغطي هذه الأدوار، خصوصا في ظل الوفرة العددية للكادر التمريضي، ومن هنا بدأ توجيه التمريض لأعمال ليست من ضمن دورهم الرئيس في الرعاية المباشرة"، مشيرا إلى أن هذه المشكلة غير موجودة في القطاعات الطبية الأخرى كالحرس الوطني، والقوات المسلحة والتخصصي.

وأوضح أن "هناك تساويا في المميزات المالية بين من يعملون مع المرضى سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية، حتى إن الوزارة تقدم بدلات مالية لغير المرتبطين بالمرضى مثل العاملين بالملزمة الطبية "المستودع".

وأشار مدير إدارة التمريض بمديرية الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة إلى "عدم وجود هيئة وطنية للتمريض تعمل كجهة مستقلة للحد من هذا التسرب، وهو ما يكلف الوزارة مبالغ مالية طائلة، وكذلك لا توجد جهة مستقلة تتولى الدفاع عن حق المرضى بالرعاية الصحية الآمنة من خلال توفير العدد الكافي من الفريق الطبي".

وأكد الدكتور الجهني أن "حل المشكلة لا يمكن أن يأتي من زاوية واحدة، بل بعمل متكامل يغطي المحاور التي سبق ذكرها"، مشيرا إلى أن الوزارة بذلت جهودا كبيرة لإعادة المتسربين، ولكن لم تنجح، لعدم وجود خطة عمل كاملة ومرحلية لمعالجة المشكلة بدون التأثير في الخدمات المقدمة.

صدر بحقه أمر إبعاد على خلفية قضية أكمل عقوبتها

سعودية تناشد "الملك" عدم ترحيل ابنها إلى اليمن

المصدر: جريدة سبق الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://sabq.org/0G6gde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
ناشدت المواطنة "مرزوقة العبدالله" مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الصفح والعفو عن ابنها "حسام"، يمني الجنسية، الذي تستعد الجهات الأمنية لتنفيذ أمر إبعاده عن البلاد على خلفية قضية تورط بها قبل 20 عاماً، وقضى حينها عقوبتها في السجن ثلاث سنوات، ونال 800 جلدة، وأُفرج عنه، غير أن سجلاته تنص على إبعاده من البلاد.
وقالت المواطنة لـ"سبق" إن ابنها يقبع حالياً في ترحيل الوافدين بالشميسي بالرياض، ومن المنتظر نقله إلى مدينة جدة اليوم الخميس تمهيداً لإعادته إلى جمهورية اليمن المضطربة سياسياً، مشيرة إلى أن العقوبة كان قد قضاها، ولا اعتراض على ذلك، غير أنه عندما توجه لعمل نظام "البصمة" وُجد بحقه سابقة السجن وأمر الإبعاد، وهو ما تهم الجهات المعنية حالياً بتطبيقه بحقه.
ولم تتوقف دموع "أم حسام" وهي تناشد الإفراج عن ابنها الذي تعتبره من مواطني المملكة مولداً ونشأة وسلوكاً وإخلاصاً، ولم يسجَّل بحقه جنوح سوى هذه الحادثة القديمة، التي أصبحت سبباً لاستقامته وبره بها.

إستراتيجية التوظيف السعودية

وجهات نظر مخضرمة حول البطالة والسعودة (3)

المصدر: جريدة اليوم الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4066591

د. إحسان بوحليقة

أواصل اليوم عرض الحلقة الثالثة من ملاحظاتٍ وآراء حول السعودة، تلقيتها بعد أن عرضت مقالي (المطلوب حزم يعصف بالبطالة)، الذي نُشر هنا يوم الخميس الماضي، على نحو مائة من أصدقاء وزملاء الدرب، من أصحاب الخبرة الممتدة، التي تتجاوز الثلاثين عاماً بعد التخرج من الجامعة، لنتابع سوياً مرئياتهم:

أحد عشر: نظام العمل السعودي في إصداره الأول كان ينص على حد أدنى من العمالة المواطنة في أي منشأة. ببساطة متناهية، قد يكون هذا هو الحل؛ فهو لا يتطلب تفتيت الأنشطة وأنواع الوظائف نمايز بينها فيما يتطلب بنسبة السعودة، مما مارسناه على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. بمعنى أدق: «بسطها تنحل، وعقدها تتمشكل»! أي، أن نستهدف العودة لتحقيق ما نص عليه نظام العمل القديم لعام 1389هـ، في المادة (45) منه بأن لا تقل نسبة العمال السعوديين عن 75 بالمائة، وألا تقل رواتبهم عن 51 بالمائة من الأجور. إضافة، إلى الحد من الاستقدام جملةً وتفصيلاً، فيما عدا استقدام العمالة المنزلية. وستكون النتيجة انقطاعا لتجارة استقدام العمالة الوافدة، وسيرتفع حُكماً وبشدة الطلب على المتاح من العمالة المواطنة الباحثة عن عمل، وبالتالي سترتفع الرواتب ارتفاعاً «صاروخياً» لجذبهم، وينتج عنه ارتفاع تكاليف العقود بما في ذلك المناقصات الحكومية لتغطية الارتفاع في تكاليف العمالة، وبعدها ستوازن السوق نفسها بنفسها مع مرور الوقت. بالقطع، ستكون هناك آلام «تسنين» مُبرحة، وستنطلق صفارات الإنذار لدى الموردين والموزعين والمقاولين والمصنعين، ولكن في نهاية المطاف ستتتوازن سوق العمل وتعيد تمركز العمالة المواطنة وارتقاء الاعتمادية عليها.

ثاني عشر: الكل متضرر من تشوهات سوق العمل، ورأينا هجرة رؤوس الأموال للخارج وعزوفا عن الاستثمار بالوتيرة التي تليق باقتصاد رئيس كالاقتصاد السعودي ومزاياه، وكذلك تقلص الطبقة الوسطى التي هي الأساس في انطلاقنا من التنمية إلى النمو الاقتصادي ولريادة الأعمال.

ثالث عشر: يجب ألا ننسى أن المواطن لا يكلف مصاريف وأعباء استصدار تأشيرة استقدام ولا مصاريف إقامة وضمان طبي، ولا يمثل أعباءً إضافية على المرافق والخدمات العامة كالمياه والكهرباء والطرق على سبيل المثال لا الحصر، لاسيما أن جُلّ هذه الخدمات مدعومة من الحكومة الموقرة، فضلاً عما يحول سنوياً من عشرات المليارات، التي لا يستفيد منها اقتصادنا الوطني بل تحول أولاً بأول نهاية كل شهر.

رابع عشر: المؤلم في موضوع السعودة أن هناك من المواطنين من أصحاب الأعمال الكبار يتبادلون فيما بينهم مقولات اعتبروها قناعات دون أن يختبروها أو يتحققوا عملياً من صحتها، منها أن المواطن متدني الإنتاجية، متجاوزين النماذج الكثيرة المضيئة من الشباب السعودي العامل بجد وتميز، الذي يستطيع أن يعمل وأن ينافس بإنتاجيته أي عامل آخر في العالم. ولعل الأمر أن العامل المواطن لا يرضي بعض أرباب الأعمال لاعتبارات خارجة عن نطاق الإنتاجية يعبر عنها إجمالاً تحت مسمى «سلوكيات».

خامس عشر: لدينا أمثلة سعودية حقيقية: السعودي يعمل حفاراً في وسط الصحراء الحارقة، والفتاة السعودية تُركب ألواحاً كهربائية في مصنع به 800 فتاة، والفتاة تُشغلّ غرفة التحكم بالروافع (الكرينات) في ميناء الملك عبدالله، والسعودية تُجَمع المكيفات، والمواطن يعمل سائقا عند شركات تحترمه مهنياً. إذاً، السعودي والسعودية يعملون في كل المواقع، كل ما يبحثون عنه هو الراتب المجزي والتدريب والتطوير والأمان الوظيفي.

سادس عشر: يحتاج المواطن الباحث عن عمل إلى نصح وتشجيع أولاً وقبل كل شيء، فهو قادر أن يقدم الكثير لنفسه ولوطنه، وسأعطي مثالا للدلالة على ذلك: أتاني من يبحث عن عمل، فعرضت عليه وظيفة قهوجي، فقبل. اشترطت عليه أن يكمل تعليمه ليلياً، خلال سنوات ترقى وأصبح يمارس عملاً آخر، فهو حالياً فني حاسب آلي، وآخر كانت وظيفة دخوله «سائق»، والآن أصبح كاتبا قانونيا، والأمثلة كثيرة. الخلاصة أن الشباب في وظائف الدخول بحاجة إلى دعم وتدريب وتطوير.

سابع عشر: أسئلة تستحق الطرح على الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهندسين والخبراء في مجالات كثيرة، ومن الإجابات قد تتبدى أمور: 1. هل ندرك لماذا تكلفة البناء –على سبيل المثال- لدينا عموماً أقل من نصف تكلفتها في أوروبا وأمريكا ومعظم دول العالم ذات الاقتصاد الحر؟ 2. لو افترضنا أن شركة «جنرال موتورز» بدأت تصنيع سياراتها في المملكة، وفرضنا أن سعر السيارة المصنعة محلياً 200 ألف ريال والمستوردة 120 ألف، فكيف ستكون نسبة مبيعات السيارات المحلية مقارنة بالمستوردة؟ 3. الآن، أطرح نقطتي الأساس: كيف سيكون وضع سوق العمل في حال تساوت أجور العمالة الوافدة والمواطنة، من العامل المبتدئ للرئيس، بحيث لا تسطيع أي منشأة استقدام أو توظيف أي عامل بأقل من الحد الأدنى لأجر السعودي؟ هل سيكون هناك اعتماد شبه تام على العمالة الوافدة لشرائح عديدة من الوظائف؟! قد يعني هذا ارتفاعاً هائلاً في تكلفة المعيشة، وقد تكون هذه تكلفة الحل.

5 حلول لمعالجة أزمة العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26283

علي الشريمي

لا بد من إشراك المواطنين من خلال ممثلين لهم في عملية التفاوض وتوقيع الاتفاقيات مع الدول التي يتم الاستقدام منها، وأن تشارك في تحديد قبول أو رفض بنود الاتفاقيات

بداية؛ أفتتح مقالي بنقطة إعجاب وتقدير بشأن إعلان لجنة الاستقدام بمجلس الغرف السعودية على تقديم استقالة جماعية لـ25 من أعضائها، وهي في واقعها خطوة إيجابية قلما نشهدها تصدر من المسؤولين.

نعم، كان بودي أن يرافق هذه الاستقالة الاعتراف بالتقصير والإهمال كما هو الحال في الدول المتقدمة، إذ إنه إذا حصل خلل أو خطأ في أداء أي مؤسسة أو جهاز، فإن صاحب القرار يعلن تحمله المسؤولية، ويقدم اعتذاره ويستقيل، فذلك أفضل من إلقاء اللائمة على الآخرين حسبما ورد في البيان الرسمي وعبارة: "أن هناك من يطلق تلك الإشاعات لأهداف ربما تكون شخصية".. وكأن هناك مؤامرة خفية تُحاك ضد اللجنة!

إنني أعتقد أن القضية المطروحة عندما تصبح قضية رأي عام تتناقلها مواقع وسائل الإعلام المختلفة، ويتحدث عنها عموم الكُتاب والإعلاميين؛ فلا بد للجهة المسؤولة أن تتعامل بشكل سريع وشفاف، وتشرح كل تفاصيل الخلل وتعترف بأخطائها حتى تكسب احترام الناس، خصوصا أنه ليس هناك أي عمل بمنأى عن الأخطاء، ومن الخطورة بمكان أن يجلس على كرسي المسؤولية من يمتلك رصانة التبرير وبراعة التمويه، لتكون النتيجة الاستمرار في سيناريو الأخطاء المتكررة.

عموما، دعونا من تفاصيل الاستقالة ونركز في المفيد عن لجنة الاستقدام، وأن الهدف من وجودها في الأصل هو محاولة سد فراغ وزارة العمل التي لم تكن تعطي هذا الملف الاهتمام الكافي، والنتيجة تفاقم المشكلة من سيئ إلى أسوأ والضحية هو المواطن المسكين، والحق أننا سئمنا من الوعود المتكررة والتصريحات المملة من اللجنة ووزارة العمل، وآخرها التصريح بدخول العمالة الهندية والبنغالية، وأن الأزمة في طريقها إلى الحل! "ندور ونكور" في المشكلة ذاتها! ولأن الأسرة السعودية هي الطرف الغائب، أعتقد أنه من الأهمية إعطاء الجمهور فرصة المشاركة لحسم هذا الملف الحيوي، وفيما يلي سأعرض أهم المقترحات لحل هذه الأزمة:

أولا: الاستغناء عن اللجنة الوطنية للاستقدام واستبعاد وزارة العمل عن هذا الملف.

ثانيا: تأسيس مؤسسة مدنية أو جمعية مستقلة متخصصة للعمالة المنزلية، تمثل المواطنين وتحفظ حقوقهم، وتستلم الشكاوى، وتتخذ كل التدابير لحماية المواطن من جشع مكاتب وشركات الاستقدام.

ثالثا: تشكيل لجنة عليا حكومية للاستقدام تابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية، تتولى بشكل مباشر متابعة التقارير الدورية والدراسات والنتائج التي تصدرها المؤسسة الأهلية.

رابعا: إشراك المواطنين بكل شرائحهم الاجتماعية من خلال ممثلين لهم في عملية التفاوض وتوقيع الاتفاقيات الإطارية مع الدول المستقدم منها، لتكون هذه المؤسسة المجتمعية هي من تحدد قبول أو رفض بنود الاتفاقيات، وليس كما كانت لجان التفاوض في لجنة الاستقدام وكأنها تدير مفاوضات سرية لبرنامج نووي!

خامسا: توقيع مذكرة تفاهم بين اللجنة العليا الحكومية والمؤسسة الأهلية، وتحديد قوائم أسعار الاستقدام، وتحديد مدده، وتنفيذ العقوبات الرادعة ضد المتلاعبين من السماسرة والمكاتب وشركات الاستقدام.

خلاصة القول: ملف الاستقدام هو ملف مجتمعي بامتياز، ولذلك من الأهمية المسارعة في فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني كي تمارس دورها وتقوم بواجباتها التنموية.

مسؤول أممي يبدأ أول زيارة لبحث أوضاع حقوق الإنسان للسودان

تدوم 10 أيام.. وتهدف إلى تقصي الأوضاع الإنسانية داخل مناطق النزاعات

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م
اضغط هنا

يبدأ أرستيد ننوسي، الخبير المستقل لحقوق الإنسان، زيارة رسمية إلى السودان اليوم تدوم عشرة أيام، وهي الزيارة الأولى له بعد تعيينه خبيرا مستقلا لأوضاع حقوق الإنسان في السودان، خلفا لسلفه مسعود بادرين، وسيبحث خلالها مع عدد من المسؤولين السودانيين أوضاع حقوق الإنسان، والتطورات الأخيرة التي شهدتها أوضاع حقوق الإنسان في السودان.

ويشهد السودان تدهورا ملحوظا في أوضاع حقوق الإنسان، لا سيما في مناطق النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، التي عرفت توسع رقعة القتال، وارتفاعا مطردا في أعداد القتلى والجرحى، وحالات النزوح من ضحايا الحروب والقتال الأهلي، في الوقت الذي يواجه عدد من النشطاء والمعارضين إجراءات تتضمن الإيقاف خارج القضاء، والمنع من السفر، والتضييق على الحريات العامة والسياسية، وفرض الرقابة على الصحافة وأجهزة الإعلام، وانتشار العنف الطلابي والعنف ضد المرأة.

ويتوقع أن يواجه المسؤول الأممي الكثير من التعقيدات المرتبطة بأوضاع حقوق الإنسان في البلاد، التي شهدت تدهورا خطيرا بعد آخر زيارة للخبير المستقل لحقوق الإنسان السابق مسعود بادرين، الذي ذكر في آخر تقاريره التي قدمت لمجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة في سبتمبر (أيلول) الماضي، أن البلاد شهدت انتهاكات ملموسة لحقوق الإنسان، تضمنت اعتقال قادة سياسيين، وعدم التحقيق في عمليات قتل، وعدم تقديم الحكومة لمبررات كافية لاعتقال للنشطاء، وفرض الرقابة على الصحافة، وارتفاع وتيرة النزاعات وعمليات النزوح.

وحسب المعارضين فإن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد شهدت تراجعا كبيرا عما كانت عليه خلال العام الماضي، إذ يخضع العشرات من النشطاء والمعارضين للتوقيف خارج القضاء، فيما يخضع آخرون منهم لمحاكمات، ويؤكدون أن القبضة الأمنية والرقابة على الحريات وحرية الصحافة اتسعت كثيرا عما كانت عليه.

ونقلت تقارير إعلامية أن الخرطوم تشهد منذ الأسبوع الماضي علميات عنف بين الطلاب في الجامعات، راح ضحيتها أحد الطلبة، ثم تحولت إلى عنف منظم من قبل طلاب موالين للحكومة ضد طلاب معارضين، تضمنت الاعتداءات البدنية، وإحراق المساكن الجامعية، وطرد الطلاب بالقوة من مساكنهم.

وقالت السفيرة رحمة العبيد، مندوبة السودان الدائمة لدى بعثة حقوق الإنسان بجنيف، في تصريحات وزعتها الخارجية السودانية أمس، إن الخبير المستقل سيزور ولايتي شمال وجنوب دارفور، ومدن نيالا والفاشر وكاس، لتقديم الدعم الفني، وفقا لما جاء في نشرة الخارجية السودانية. ونددت العبيد بما أسمته الآثار السالبة للعقوبات الأحادية، خاصة على الشرائح الضعيفة، وطلبت من الخبير إيلاء موضوع العقوبات العناية اللازمة في لقاءاته بالمسؤولين.

في غضون ذلك، وصلت السودان أول من أمس رشيدة مانقو، المقررة الخاصة لبرنامج مكافحة العنف ضد المرأة التابع للأمم المتحدة، للاطلاع على أوضاع حقوق النساء في البلاد، والتقت وزير الدولة بالخارجية كمال إسماعيل، الذي قال

حقوق الإنسان في الصحافة

عقب لقائه بمانقو إن بلاده تعد من أفضل الدول على الصعيد الإقليمي والدولي، من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة باحترام حقوق المرأة في مناحي الحياة كافة، بما لا يتعارض مع تقاليد وأعراف المجتمع السوداني. وتعهد ببذل ما بوسعه لتمكين المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال للقيام بدورها، مشددا على ضرورة أن تعمل هذه المنظمات على إبراز الحقائق بنزاهة وحيادية تامة.

وكان السودان يخضع لولاية الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان، تحت البند الرابع الذي يمنحه حق التقصي الميداني لأوضاع حقوق الإنسان، بيد أن تفويض الخبير المستقل تجدد بقرار من مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، تحت البند العاشر الذي يقصر دوره على تقديم العون الفني، وبناء القدرات دون أي صفة رقابية.

وفي هذا الصدد تطالب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني بإرجاع تفويض الخبير المستقل إلى البند الرابع (بند الدول الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان في العالم)، لكن ضغوط الكتلة الأفريقية حالت دون إعادة السودان للبند الرابع، وصدر قرار من المجلس بوضعه في البند العاشر.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 25 رجب 1436هـ - 14 مايو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6280